**جامعة محمد الصديق بن يحي**

**كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية**

**قسم علم الاجتماع**

**ملخص محاضرات مقياس علم اجتماع المؤسسات -السداسي الثاني-**

**موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس**

**الأستاذة : نصيرة براهمة**

**السنة الجامعية 2023/2024**

**مقرر المقياس بالنسبة للسداسي الثاني**

**أولا : المؤسسات السياسية**

**ثانيا : المؤسسات العائلية**

**ثالثا :المؤسسات الاقتصادية**

**نماذج عن المؤسسات الاجتماعية :**

" المؤسسات أساليب للعمل و الإحساس و التفكير إلى حد ما ثابتة و مميزة لمجموعة اجتماعية معينة " و بالتالي المؤسسة الاجتماعية هي كل نظام معياري يحدد السلوك الاجتماعي المُنظم للميولات المتصادمة و المُنتج (المُصيغ) لقواعد مُسلم بسلطتها وقدرتها على تحقيق الحاجات الفردية و الجماعية (نقصد الحقوق و الواجبات )

للمؤسسات الاجتماعية أشكال أبسط منها و تعتبر في ذات الوقت مكونات لها (الأعراف،المواثيق ،المعايير الاجتماعية ،الأدوار الاجتماعية ،الشعائر ،الطقوس )و المؤسسة الاجتماعية هي الأخرى تدخل في تكوين كيانات أكثر منها تعقيدا على غرار المجتمعات و الثقافات

تتسم المؤسسات الاجتماعية بأربع جوانب : السمات البارزة ،الجزاء ،الوظيفة ،الثقافة

توجد عدة نماذج للمؤسسات الاجتماعية على غرار المؤسسات : السياسية ،العائلية ،الاقتصادية ،التعليمية ،الدينية ،تتباين الحدود و الوظائف بين هذه المؤسسات و درجات ظهورها بحسب بساطة المجتمعات أو تعقدها .

**أولا : المؤسسات السياسية :**

تعتبر هياكل أساسية للتنظيم الاجتماعي أقامها القانون والعرف وتشغل مجال السلطة و القوة والشرعية و النفوذ من وظائفها صياغة و تنفيد القوانين الضابطة للمجتمع و المنظمة لميولات أفراده في قالب يضمن التوافق الاجتماعي مع تلبية الحاجيات لكل الفواعل الاجتماعية سواء تعلق الأمر بالحاجيات البيولوجية أو الأمنية أو الاجتماعية و ذلك على أساس يُفترض أنه عادل و هذا ما يبرر تدخل المؤسسة السياسية في شؤون مختلف الفواعل الواقعة تحت سلطتها و تسليم هذه الفواعل بهذا التدخل و قبولها به بمختلف الصيغ التي ظهر بها في المجتمعات الانسانية منذ القدم خاصة و أن الهدف الرئيسي لهذه المأسسة هو الحفاظ على البناء الاجتماعي (تقييد الحريات والمقابل هو الاستقرار و السلام والبقاء ،المطالبة بالحريات الفردية و الجماعية مقابل تقييد السلطة السياسية ) ،وبالتالي تتلخص وظائف المؤسسة السياسية في ثلاث أبعاد :التحويل ،التكييف و الحفاظ على النظام ،التنشئة السياسية .

وترجع أهمية المؤسسة السياسية مقارنة بالمؤسسات الاجتماعية الأخرى إلى قدم بروز الدولة وارتباطها بتشكل التنظيم الاجتماعي و الاقتصادي بالإضافة لارتباطها بالسيادة و القوانين والتشريعات أي استقلالية السلطة

الدولة من الفعل دال و دالت إليه أي صارت له الغلبة أما من الناحية الاصطلاحية فمفهوم الدولة يختلف باختلاف المنظور الفلسفي أوالجغرافي أوالبنيوي أو الوظيفي هذا الأخير (الوظيفي) الذي يأخذ بعين الاعتبار الشكل و يركز على الوظيفة لذا نميز ثلاث طروحات :

-الدولة أداة للضبط الاجتماعي ومرجعية لحل الخلافات وتنظيم الصراع و الفوضى أي كيان قانوني (العقد)

-الدولة كأداة للتهذيب أي نشر الوعي و الرقابة و المحاسبة والردع

-الدولة أداة للاضطهاد و نتيجة لتقسيم مادي للطبقات لذا يجب القضاء عليها .

فُسرت مأسسة الدولة (كشكل أولي للمؤسسات السياسية )في البداية تفسيرات دينية نسبت السلطة إلى الله وبالتالي فهي تكتسي قدسيته –الله- ورغم اختلاف وجهات النظر حول طريقة اختيار الحاكم (نظرية تأليه الحاكم-نظرية الحق الإلهي المقدس المباشر-نظرية الحق الإلهي الغير مباشر) إلا أنها اتفقت في كونه-الحاكم- يملك صفات مميزة ،وتجاوزا لهذه النظرة الدينية أرجعت النظريات الطبيعية نشأة الدولة إلى البشر و ليس إلى الله ، في حين نسبت النظريات التطورية ظهور الدولة إلى التطور الذي عرفته التنظيمات الاجتماعية بدءا بالأسرة إلى العائلة إلى العشيرة إلى القبيلة ثم المدينة ثم الدولة وهذا التطور يسحب معه ممارسة السلطة ،أما النظريات الاجتماعية فتفسر نشأة الدولة بقانون البقاء للأقوى كون البشر في صراع دائم المنتصر فيه يفرض قانونه على المنهزم :

ابن خلدون :توجد ثلاث عوامل لقيام الدولة (الزعامة ،العصبية ،العقيدة )

كارل ماركس :الدولة أداة للإكراه

توماس هوبز :العقد الاجتماعي هو الحل للتخلص من الفوضى وهو عقد بين الأفراد يتولى الحكم الذي يقوم بمهمة الحماية

جون لوك :نفي السلطة المطلقة للحاكم و التأكيد على الحقوق الفردية و الحريات

جون جاك روسو :الإرادة العامة الجماعية هي مصدر القانون و الطاعة للقانون وليس للحاكم

ميكافييلي : لابد من وجود مؤسسة سياسية قادرة على الحد من شراسة و أنانية الإنسان

إن إعطاء مجال للعقلانية اصطدم بالممارسات التعسفية ما استلزم استدعاء ضروري لدور فعال لمؤسسات سياسية ضابطة هذه المؤسسات ستحتكر السلطة و تكسب شرعيتها في اطار واضح جدا من القواعد و القوانين الضامنة لسيادة الديمقراطية و عدم تحولها الى ديكتاتوريات تستبعد الفواعل المنضوية في اطار سلطتها خاصة و أن هذه القواعد و القوانين توزع السلطة على عدة أشكال من المؤسسات السياسية حتى تمارس كل واحد دور الرقيب على الأخرى وهو ما يُعرف بمبدأ فصل السلطات مونتسكيو : تجميع وظائف الدولة في يد هيئة واحدة من شأنه أن يؤدي إلى الاستبداد لذا يجب تقسيمها بين عدة هيئات حتى تقوم كل هيئة بدور الرقيب على الأخرى

ارتبط ظهور المؤسسات السياسية في الجزائر بمأسسة هوية وطنية سيادية أي بمأسسة الدولة المستقلة منذ 1962 و اختلفت أشكالها وتسمياتها ووظائفها وكذا مجال اختصاصها حسب مقتضيات التغيرات الحاصلة على الوضع الاجتماعي و الاقتصادي و الأمني و حتى درجة تطور الفكر الاداري و القانوي حسب ما أقره الدستور الجزائري (1963،1976،1989،1996،2008،2020)

تتمظهر المؤسسات السياسية في الجزائر في :

1-المؤسسات التنفيدية :تتمثل في كل من مؤسسة رئاسة الجمهورية ومؤسسة رئاسة الحكومة

2-المؤسسات التشريعية :تتمثل في البرلمان المتكون من غرفتين (مجلس الأمة ، المجلس الشعبي الوطني )

3-المؤسسات الاستشارية : المجلس الأعلى للأمن ،المجلس الاسلامي الأعلى ،المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي ،المجلس الأعلى للغة العربية ،المجلس الأعلى للشباب ،المحافظة السامية للأمازيغية ،الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن و التنمية ،الوكالة الوطنية للأمن الصحي ،المرصد الوطني للمجتمع المدني ،المجلس الوطني للبحث العلمي و التكنولوجيات...

4-المؤسسات القضائية : تتمثل في المحكمة العليا ،مجلس الدولة ،المجلس الأعلى للقضاء

5-الجماعات الاقليمية : البلدية ،الولاية

6-المؤسسات السياسية الخاصة : الحزب السياسي ..

**ثانيا : المؤسسات العائلية ( القرابة ،الأسرة ) :**

1-تعريف : يُعرف قانون الأسرة الجزائري في مادته الثانية الأسرة بأنها " الخلية الأساسية للمجتمع تتكون من أشخاص تجمع بينهم صلة الزوجية وصلة القرابة " ،ويُطلق نعت مؤسسة زواج أو مؤسسة أسرة أو مؤسسة عائلة أو مؤسسة قرابة على المؤسسة الاجتماعية الأقدم والأكثر شيوعا و انتشارا زمانيا ومكانيا واختلاف النعوت المطلقة على هذه المؤسسة يرتبط بعدة اعتبارات أهمها :

- تنوع العلاقات بين أفرادها أي قلتها أو كثرتها مثلا مؤسسة العائلة تتميز يتنوع العلاقات بين أفرادها (بنوة ،أخوة،عمومة،مصاهرة ،تبني ..)

-قوة أو ضعف العلاقات أي التاريخ المشترك و المصير المشترك

-مكان تواجدها ودرجة تعقد أو بساطة المجتمع وكذا القرب أوالبعد من المدينة

-حجمها أي الفواعل الاجتماعية المكونة لها (زوج ،زوجة ،أطفال ،لا يوجد أطفال ،)

-المعتقد الديني والمنطلق الثقافي والعادات والتقاليد الاجتماعية (قد تعتبر مؤسسة أسرة اقتران ذك بذكر مع تبني طفل في مجتمعات تقبل هذا الشكل

-ظروف المجتمع و التغيرات الحاصلة فيه على اعتبار أنها منتج اجتماعي يترجم كل ما يحدث في المجتمع ككل

2-وظائف مؤسسة الأسرة ( في اطار الخلفية الاجتماعية و المنطلق الثقافي)

-ضمان استمرار الجنس البشري بطريقة منظمة أي إمداد المجتمع بأفراد جدد و ضبطو تنظيم السلوك الجنسي في المجتمع

-اشباع الحاجيات الأساسية لأعضائها (أمن ،غذاء ،حاجات اجتماعية ،حاجات نفسية)

- تكوين الأفراد و ضبط و توجيه وتقويم سلوكهم الفردي و الجماعي

-التنشئة الاجتماعية و إعادة الانتاج الاجتماعي والثقافي والمعرفي و الاقتصادي

3-أشكالها :

-الأسرة النواة (أبوين +أطفال)

-الأسرة ذات ولي واحد (بسبب طلاق أو موت أحد الأبوين)

-الأسرة الممتدة (عائلة تضم أكثر من أسرة نواة ..)

-الأسرة بدون أطفال (مؤسسة زواج -زوج زوجة لا ينجبان-)

-الأسرة البديلة

-أسرة الأجداد حيث يتولى الجدين أو أحدهما مسؤولية تربية الأطفال بسبب موت الوالدين أوعجزهما

-أسرة الجمع (زوج+أكثر من زوجة واحدة +الأطفال)

-أسرة غير قانونية (زوج +زوجة بدون عقد قانوني +أطفال)

-أسرة المثليين بتيني أطفال أو بدون تبني أطفال

4-فُسرت مأسسة المؤسسة الأسرية بداية تفسيرا خطيا تطوريا من أشكل كبيرة إلى ممتدة إلى صغيرة حسب قانون التناقص و حسب نظرية التطور الدارويني وصلت المجتمعات إلى مرحلة زواج رجل بامرأة بعد مرحلة الفوضى الجنسية ثم الزواج الجماعي ثم النظام الأمومي ثم النظام الأبوي إلا أنها تفسيرات لم تجد لها الدراسات العلمية وجودا في الحضارات القديمة ،خاصة مع الاختلاف الحاصل حول منطلق دراسة الأسرة (مؤسسة - نظام اجتماعي ) باعتبارها تأخذ شكلا دائريا في تطورها .

5-الأسرة الجزائرية : العائلة التقليدية الجزائرية حسب مصطفى بوتفنوشت " عائلة موسعة حيث تعيش في أحضانها عدة عائلات زواجية وتحت سقف واحد الدار الكبرى عند الحضر و الخيمة الكبرى عند البدو "تضم من 20 إلى 60 فرد تحت قيادة الجد أو الأب في حال غيابه تؤول إلى الابن الأكبر ،قبل الاستعمار الفرنسي تكون المجتمع الجزائري من قبائل و عشائر على رأس كل منها شيخ يعتبر بمثابة المسؤول الأول على السياسة الأمنية والاقتصادية والاجتماعية للقبيلة أو العشيرة و هذا في اطار ادين الاسلامي الذي اعتقد به سكان المنطقة و الذي ينص على صلة الرحم و التكافل و التضامن .....،و بعد دخول الاستعمار الفرنسي للجزائر عمل على تفكيك لنظام القبلي بتجريد القبائل من أراضيها التي تعتبر المصدر الاقتصادي وأساس وحدة النظام الاجتماعي و بالتالي تحطيم الروح الجماعية و احلال الملكية الفردية بدل المكية الجماعية وكذا نقل سلطة شيخ القبيلة الى الأب أو الجد أو تحويل النظام من شيخي (عشائري)إلى أبوي(عائلي) واسع السلطات تظهر فيه فروقات السن و الجنس و القرابة بشكل واضح و ذلك تمهيدا لتحويلات أخرى لاحقة بدأت مع الثورة التحريرية التي التحم الشعب حولها مضحيا بخيرة رجاله وشبابه من أرباب البيوت فنتج في المجتمع الجزائري مظهر جديد لهذه المؤسسة يغيب فيه المسؤول عنها وصاحب السلطة في الكثير من العائلات ،إذا بعد الاستقلال عرف المجتمع الجزائري عدة أشكال لمؤسسة الأسرة :

-شكل الأسرة الأبوية المحافظة والمتمركزة في القرى والمدن

-شكل الأسرة الانتقالية التي تجمع بين أفكار العصرنة وأفكار المحافظة يتواجد في المدن وبقلة في الأرياف

-شكل الأسرة المتطورة المائلة إلى الحياة الأوربية في اللغة والعادات و اللباس وهي فئة قليلة تتمركز في المدن ومراكز اتخاذ القرار

إن تعرض المجتمع الجزائري لجملة من العوامل على غرار (الاستعمار الفرنسي ،الغياب الجسدي للأباء بسبب الحرب،التثاقف والحراك الاجتماعي و الاعلامي خاصة بعد الاستقلال ،النزوح نحو المدينة وضعف الدخل القومي والفردي ،التحول من الانتاج الزراعي الى الصناعي و التجاري ،استمرار التبعية الضمنية للمستعمر وغموض الاديولوجية المتبعة بالإضافة للمشاكل السياسية و الأمنية و الاجتماعية والاقتصادية التي تعرضت لها الجزائر و ضرورة مشاركة العالم في التغيرات الحاصلة فيه ) أدت الى تغير مظهر الاسرة الجزائرية من خلال صغر حجمها ،تغير مركز المرأة بها خاصة بعد تعلمها وخروجها للعمل ،تراجع سلطة الوالدين

**ثالثا : المؤسسات الاقتصادية :**

1-المشكلة الاقتصادية : قبل الحديث عن المؤسسة الاقتصادية ينبغي الاشارة إلى أصل مأسسة المشكلة الاقتصادية و بالتالي المؤسسة التي تعتني بالمسائل المتعلقة بالمشكلة الاقتصادية ،حيث يتعلق الأمر بداية بحاجات الإنسان المختلفة ومن ثم بندرة المواد و الخدمات المُشبعة لرغبات الانسان و المعيقات المتعلقة بالتبادل (التوزيع)و الاستهلاك أي أن الإنسان في إطار المشكلة الاقتصادية هو:الإنسان المستهلك ،الإنسان المنتج ،الإنسان المتبادل ،الإنسان المدخر ،الإنسان المبتكر

2-تعريف الاقتصاد : ارتبط استخدام لفظ الاقتصاد في فرنسا في بداية القرن 17 بمصطلح "السياسي" حيث قُصد بالسياسة الدولة أي أن الاقتصاد السياسي هو العلم الذي يدرس قوانين اقتصاد الدولة أي أن الاقتصاد هو "وصف لأسلوب تنظيمي وسياسي للرفع من المستوى المادي للسكان "، يعرفه آدم سميث بأنه العلم الذي يُعنى بالبحث في طبيعة ومسببات ثروات الأمم أما ريكاردو يركز على توزيع الدخل ويعتبره العلم الذي يدرس الناتج الطبيعي ،أما وجهة النظر الماركسية فتعتبر الاقتصاد هو العلم الذي يدرس الحياة الاقتصادية من كافة جوانبها :الانتاج ،علاقات الانتاج ،النشاطوالجهد الانساني اتجاه الطبيعة من استخلاص للموارد والسيطرة عليها ،التوزيع العادل للموارد أو التوزيع الخادم لمصلحة فئة معينة ،الاستهلاك والظواهر المصاحبة له

3-المؤسسة الاقتصادية : المؤسسة الاقتصادية بصفة عامة هي" اندماج عدة عوامل بهدف إنتاج أو تبادل السلع و الخدمات مع الأعوان الاقتصاديين الآخرين و هذا في اطار قانوني ومالي واجتماعي يختلف نسبيا و مكانيا تبعا لمكان وجود المؤسسة و حجم ونوع النشاط الذي تقوم به " أي هناك اختلاف في تعريف الاقتصاد و بالتالي في تعريف المؤسسة الاقتصادية و المرتكزات الرئيسة لها بسبب :

3-1-التطور المستمر في طرق تنظيم المؤسسات و أشكالها القانونية

3-2-تشعب واتساع نشاط المؤسسة الاقتصادية

3-3-اختلاف الخلفيات الايديولوجية و التي تُرسم سياستها في اطارها (اشتراكي ،رأسمالي ،إسلامي):

* المنظور الاشتراكي : المؤسسة الاقتصادية ملكية عامة تيسر بالنظام المركزي تجمع عوامل الانتاج من أجل تحقيق الاشباع و الرضا و العدالة وليس المنافسة
* المنظور الرأسمالي : الربح مبدأ أساسي يسيطر على باقي الأهداف ،الملكية الفردية ،تهدف للربح والمنافسة ،هذا مع وجود مؤسسات أخرى مملوكة للدولة تهدف الى تنظم الحياة الاجتماعية
* المنظور الإسلامي :الشريعة الإسلامية جاءت لتنظيم شؤون الناس في كافة المجالات بما فيها الاقتصاد نصت على :تحريم الربا و الاحتكار و الغش ،تنظيم عمليات التبادل وتوضيح شروطها ،الإقرار بالملكية الفردية و الملكية الجماعية ،كما تحدث ابن خلدون في مقدمته الى موضوعات مثل تقسيم العمل ،الأسعار ،النقود ، العرض و الطلب ،تقسيم السلع الى ضرورية وكمالية

4- أهداف المؤسسة الاقتصادية : إن إنشاء المؤسسة الاقتصادية يشترط منذ البداية توضيح أهدافها المترجمة في بنود عقدها ،تتعدد أهداف المؤسسات الاقتصادية حسب شكلها و بيعة نشاطها و فلسفة منشئها و أهم هذه الأهداف :

-الهدف اقتصادي : يتمثل في تغطية المتطلبات التي يحتاجها أفراد المجتمع ،تسيير العلاقة بين وسائل الانتاج لتحقيق الربح و المنافسة أو لتحقيق الاشباع و ارضا أو العدالة و المساواة

-الهدف اجتماعي :توفير فرص العمل و بالتالي مستوى معين من الأجور أي تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع بالإضافة إلى ما تمنحه سياسات التأمين و الدمج الاجتماعية وكذا برامج التكوين و التعليم

-الهدف تكنولوجي : يترجم في عمليات التطوير و التحسين لوسائل وطرق الانتاج المصاحب لتكوين الموارد البشرية التي تكون عادة بالتنسيق مع مؤسسات البحث العلمي و الجامعات بغرض مواجهة المنافسة في السوق

الهدف سياسي : الاقتصاد هو أساس قيام أي مجتمع و أساس سيادة أي دولة أو عدم سيادتها في المنظومة الدوية لذا فمن بين أهم أهداف المؤسسة الاقتصادية مساندة و دعم النظم السياسية القائمة أو التي يُراد لها أن تقوم في اطار علاقة تحكمها تحقق المصلحة المشتركة بين المؤسستين الاقتصادية و السياسية

5-وظائف المؤسسة الاقتصادية :

-وظيفة مالية تتمثل في كل عملية أو مهمة الغرض منها البحث عن الأموال أو مصادر الأموال الممكنة من خلال ضبط احتياجات المؤسسة

-وظيفة التموين يُقصد بها توفير مخزون المؤسسة (عمليات الشراء+عمليات التخزين ) بكمية ونوعية و تكلفة تتوافق مع برنامج المؤسسة و مخططها

وظيفة الانتاج و التي تعتبر الوظيفة الرئيسية التي اُنشئت المؤسسة لتحقيقها ،أي أن هذه الوظيفة ترتبط مباشرة بتلبية حاجيات معينة من حاجيات أفراد المجتمع من خلال إنتاج منفعة معينة له (سلع أو خدمات)

-وظيفة التسويق تتمثل في كل عمليات الترويج للمنفعة التي تنتجها المؤسسة بدءا بالتعرف على احتياجات السوق إلى طريقة التسويق و مدته و تكلفته و جودته

-وظيفة الموارد البشرية و التي تعبر عن مجموع النشاطات التي تتحصل بها المؤسسة على احتياجها من الموارد البشرية ثم تكوين و تطوير وتكييف وتحفيز و الحفاظ عليها و كسب ولائها

6-تصنيف المؤسسات الاقتصادية : توجد عدة معايير لتصنيف المؤسسات الاقتصادية خاصة و أن هذه المعايير و بالتالي التصنيفات مرتبطة ارتباط مباشر بقوانين الدول التي تُبرم عقود هذه المؤسسات بها ، من بين هذه التصنيفات نجد :

-حسب طبيعة الملكية و الشكل القانوني:مؤسسات خاصة (مؤسسات فردية ،مؤسسات الشركات )،مؤسسات عمومية(رأس مالها يعود للقطاع العام ) ،مؤسسات مختلطة

-حسب الحجم :يقصد بالحجم حجم العمال ،حجم رقم الأعمال ،حجم القيمة المضافة ،حجممبلغ الأموال الخاصة ،نجد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،المؤسسات كبيرة الحجم

-حسب القطاع الاقتصادي :القطاع الأولي ،القطاع الثانوي ،القطاع الثالث

-حسب الشكل القانوني

7-نشأة المؤسسة الاقتصادية :

* على المستوى العالمي تطورت المؤسسة الاقتصادية بتطور الوضع الاجتماعي و السياسي و العسكري و العلمي للمجتمعات خاصة مع تغير المفاهيم و المبادئ و التكنولوجيا يمكن تمييز مرحلتين تتمثل الاولى في ما قبل الثورة الفرنسية حيث كان الانتاج في بدايته أسريا بسيطا يهدف الى تحقيق الاكتفاء الذاتي لاحتياجات بسيطة تتعلق بالفلاحة والصيد و بعض الحرف التي يتم تبادلها في دوائر ضيقة النطاق ،ثم تشكلت الورشات أو الوحدات الحرفية بتأثير مباشر لتجمع مختلف الأسر حول الأراضي الزراعية بعد ازدياد عدد السكان أي بداية تشكل التجمعات الحضرية و زيادة الطلب على مختلف المنتجات الحرفية هذه الورشات كان يشرف عليها الحرفيون الأكثر قدما مع الخضوع للمؤسسة الدينية خاصة في يتعلق بتحديد الأسعار و الأجور ،إلا أن ظهور الثورة الفرنسية ألغى سلطة المؤسسة الدينية و سمح لطبقة من التجار الرأسماليين بالظهور كوسيط بين المنتج و المستهلك وكانت البداية بظهور معالم الشكل المبدئي للمصنع حيث يجمعون فيه مجموعة من الأسر أو الحرفيون في مجال واحد أو مجالات مختلفة يوفرون لهم المادة الأولية مقابل خدماتهم التي يتلقون عليها أجرا ،أما المرحلة الثانية و التي أفرزتها الحرب الثورة الفرنسية ،الثورة الصناعية ،الحرب العالمية الاولى حيث انتشر المصنع بشكله الأولي (المانيفاكتوراه) ثم ظهرت المؤسسات الصناعية الآلية و تعددت المؤسسات الاقتصادية من حيث الشكل ومجال الاختصاص وبفعل المنافسة و اتساع مجال النشاط ظهرت التكتلات الاقتصادية و الشركات متعددة الجنسيات
* في الجزائر المستقل يمكن التمييز بين ثلاث مراحل للمؤسسة الاقتصادية ،تنحصر الاولى من الاستقلال إلى غاية 1980 أي 18 سنة (تميزت بالتسيير الذاتي من 1962 إلى 1965 ثم التسيير البيروقراطي من 1965 إلى 1970 ثم الانتقال من شكل المؤسسة العامة أو المشروع العام إلى شكل المؤسسة الاشتراكية من 1971 إلى 1980) ،أما المرحلة الثانية و المتموقعة زمنيا بعد 1980 تميزت بالدعوى الى استقلالية المؤسسات الاقتصادية من أجل تحقيق الفعالية و ذلك من خلال إعادة الهيكلة العضوية و إعادة الهيكلة المالية ،أما المرحل الثالثة فتتمل في مرحل الخصخصة و التحول إلى اقتصاد السوق (ضغوطات صندوق النقد الدولي و منظمة التجارة العالمية ......).